الأمم المتحدة

S/PV.4531

# مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤٥٣١**

الثلاثاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد محبوباني ........................(سنغافورة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ........................السيد لافروف

أيرلندا ........................السيد كور

بلغاريا ........................السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية ........................السيد وهبة

الصين ........................السيد وانغ ينغفان

غينيا ........................السيد فال

فرنسا ........................السيد لفيت

الكاميرون ........................السيد تشانغونغ أيافور

كولومبيا ........................السيد بالديبيسو

المكسيك ........................السيدة لاخوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..........السير جيرمي غرينستوك

موريشيوس ........................السيد كونجول

النرويج ........................السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية ........................السيد نيغروبونتي

## جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت



02-38074 (A)
*0238074*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة بين العراق والكويت**

**(الرئيس)** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/532، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وبلغاريا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد وهبة** (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): حرصا من الجمهورية العربية السورية على تحسين مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2002/532 المؤرخ في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، سبق لوفد بلادي أن تقدم بالمقترحات التالية الهادفة إلى ما يلي:

أولا، كان الهدف من المقترحات تحاشي سلبيات أداء لجنة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) التي برزت خلال السنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بعقود تجاوزت قيمتها ٥ بلايين دولار.

وكنا نأمل أن تتضمن الإجراءات الجديدة تخفيفا فعليا للإجراءات السابقة وأن تشكل آلية سليمة تسهّل عمل العقود وتحول دون عرقلتها لأسباب سياسية وتحسن الإجراءات المتعلقة بالعقود، ولا سيما المتعلقة بالمواد الإنسانية.

ثانيا، ضمان عدم حرمان العراق من حصوله على حقه الطبيعي في امتلاك وسائل الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، على ألا يشمل ذلك أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا، عدم حرمان الشعب العراقي من الحصول على التكنولوجيا الكفيلة بإعادة بناء بنيته التحتية المدمرة وضمان تحقيق تنميته المستدامة من خلال تضمين مشروع القرار ما يكفل ذلك.

رابعا، الهدف أيضا هو تجاوز القيود البيروقراطية التي يمكن أن تنشأ عن تنفيذ القرار وقائمة الإجراءات الملحقة به؛ والتعجيل بوصول السلع بصورة عامة إلى العراق وخاصة، السلع الإنسانية؛ وضمان عدم ترتيب أعباء إضافية على المصدرين، لأن هذه الأعباء تنعكس حكما على الشعب العراقي مما يستوجب تضمين هذا المشروع طرائق تكفل تسهيل تأمين احتياجات الشعب العراقي الذي عانى من الجزاءات ما فيه الكفاية.

وبما أن المقترحات السورية قد وصلت إلى طريق مسدود خلال مناقشات دارت في اجتماعات الخبراء التي ناقشت المقترحات السورية، فقد وجد وفد بلادي أنه لا بد من تعليل تصويته على مشروع القرار على النحو التالي:

أولا، تعتقد سوريا أنه حان الوقت لرفع الجزاءات التي خضع لها الشعب العراقي الشقيق لمدة اثني عشر عاما؛

ثانيا، نعتقد أن الضرورة تقضي تشجيع العراق على مواصلة حواره مع الأمين العام بغية التوصل إلى نتائج إيجابية تقود إلى رفع الجزاءات المفروضة عليه بصورة نهائية، إذ لا يعقل أن يستمر المجلس في فرض جزاءات إلى أجل غير مسمى؛

ثالثا، لا شك في أن أعضاء مجلس الأمن يدركون تماما صعوبة الموقف السوري وخاصة تجاه الرأي العام العربي. فمن جهة فقد مجلس الأمن مصداقيته في إلزام بعض الدول بتنفيذ قراراته، بسبب موقف بعض الدول الدائمة العضوية فيه التي رعت قيام إسرائيل بازدراء هذه القرارات وتشجيعها على رفض الانصياع للشرعية الدولية، في حين أن المطلوب

من سوريا الآن التصويت إلى جانب مشروع قرار يمدد الجزاءات المفروضة على الشعب العراقي وهو شعب عربي وعانى الكثير؛

رابعا، في ضوء هذه الازدواجية في الموقف، فإن سوريا ترفض سياسة الكيل بمكيالين، هذه السياسة التي برزت في هذه الفترة بالذات بشكل واضح وجلي حيث قامت إسرائيل بعدوانها السافر على الشعب الفلسطيني رغم ما أدلى به ممثلو الأمم المتحدة حول جرائم الحرب التي ارتكبتها في جنين. فقد فشل المجلس في إرسال بعثة لتقصي الحقائق و لم يتمكن من ضمان احترام قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢). فهل توجد ازدواجية صارخة أفدح من هذه الازدواجية؟

خامسا، سيرصد وفد بلادي مدى تنفيذ هذا القرار وانعكاساته على الشعب العراقي الشقيق وسيتابع بحث هذا الأمر لدى مراجعة هذا البرنامج بعد مضي ستة أشهر. في ضوء هذا التوضيح، أود أن أؤكد أنه حرصا من الجمهورية العربية السورية على الوحدة الحقيقية لمجلس الأمن والتزاما منها بأن تقدم نموذجا يحتذى في احترام الشرعية الدولية وقراراتها، وبغية منح مجلس الأمن فرصة جديدة لإعادة بناء مصداقيته، ورغم صعوبة وحرج الموقف الذي تتخذه سوريا الآن، فإن وفدي، انسجاما مع وحدة المجلس، سينضم إلى التوافق في الموقف وسيصوت إلى جانب القرار المطروح.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.